

مصدر عسكري سابق لـ «الأبناء»: «الجنائيات» حكمت على مبارك بإدانته .. ولا جنازة عسكرية لسجين

استثنائي لا يوقف تنفيذ الحكم. وأضاف المصدر انه وفقا للمادة 123 من قانون القضاء العسكري فإن الحكم الجنائي تلحق به عقوبة تبعية تتمثل في الطرد من الخدمة في القوات المسلحة بالنسبة للضباط في الخدمة وحرمان المحكوم عليه من التحلي بأي رتبة أو نيشان سواء كان المحكوم عليه في الخدمة أو متقاعدا وكذلك حرمانه من جميع الحقوق والمزايا التي تقرر لهذه الرتبة.

أكد مصدر قضائي عسكري سابق لـ«الأبناء» أنه في حال وفاة الرئيس السابق محمد حسني مبارك فلن تكون هناك مراسم عسكرية لجنازته لأنه سجين محكوم عليه من محكمة الجنائيات بإدانته. وقال المصدر ان الحكم اسقط عنه الرتبة العسكرية وجميع الشياطين والأوسمة التي حصل عليها، فالمادة 123 من قانون القضاء العسكري تنص على انه تلحق بالحكم المصار ضد المتهم عقوبة تبعية طعن

كلينتون تدعو المجلس العسكري لتسليم السلطة إلى الفائز في الانتخابات

الجيش دورا مناسبا غير دور التدخل والهيمنة او محاولة إفساد السلطة الدستورية.. وأوضحت ان العسكريين الذين يحكمون مصر لم يكفوا عن القول «شيئا في العلن ثم يتراجعون عنه في الخفاء بطريقة ما ولكن رسالتنا هي دائما نفسها: يجب ان يحترموا العملية الديمقراطية».

وقالت كلينتون أيضا «من اجل هذا نتوقع انتخابات حرة وعادلة وشرعية لا يتسلم فيها الفائز السلطة الجديدة فقط ولكن الاعتراف بأن الديمقراطية ليست فقط قضية انتخابات مرة واحدة».

واشنطن - أ.ف.ب: شددت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أمس الأول على ضرورة ان يسلم المجلس العسكري في مصر السلطة إلى الفائز في أول انتخابات رئاسية في البلاد منذ الإطاحة بالرئيس حسني مبارك في فبراير 2011. وقالت خلال محادثات بحضور وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر «نعتبر انه من الضروري ان يفي الجيش بالوعد الذي قطعه للشعب المصري بتسليم السلطة إلى الفائز الشرعي» في الانتخابات التي جرت الأحد. وأضافت ان بعض ما قامت به السلطات العسكرية خلال الأيام الماضية اعتبرت «مزجة بوضوح» مشيرة إلى انه «يجب ان يتبنى



أضمار المرشح الرئاسي د.محمد مرسي يهتفون باسمه خلال تظاهرة لهم في ميدان التحرير أمس (أ.ف.ب)

العثور على كشف خاصة بانتخابات الرئاسة داخل مدرسة ابتدائية بالمنوفية

كشوف انتخابية خاصة بانتخابات الإعادة داخل مدرسة ابتدائية بقرية أضطباري، بالانقال الفوري والفحص، تبين للواء مجدي سابق، مساعد المدير للأمن العام، وجود كشفين خاصين باللجنة رقم 4 الأول، يحمل مسلسلا من رقم 1511 حتى رقم 2000، والثاني يحمل مسلسلا من رقم 2001 حتى رقم 2278 ومؤشر عليهما بتوقيعات الناخبين وأمام توقيع كل ناخب توقيع أمين اللجنة.

عثرت قوات أمن المنوفية أمس، على كشف انتخابية تابعة للجنة العامة للانتخابات، مؤشرا عليها بتوقيعات الناخبين وأمين اللجنة، ونسخ أخرى من نفس الكشوف غير مؤشر عليها من الناخبين، تم تحرير محضر بالواقعة، وبأشرت النيابة التحقيق. كان اللواء شريف البكباشي، مدير أمن المنوفية، قد تلقى إخطارا من مأمور مركز شرطة شبين الكوم يفيد بالعثور على

والى استمرار كتابة الدستور عقدها بعض المحللين بين الوضع الحالي في مصر والصراع الذي اندلع في الجزائر قبل 20 عاما حين منعت الحكومة المدعومة من الجيش جماعة إسلامية أخرى من الوصول للسلطة عبر صناديق الاقتراع، قائلا ان ما حدث في الجزائر لا يمكن ان يتكرر في مصر، مضيفا: «الشعب المصري مختلف وغير مسلح».

وقال الشاطر - في حديث صحفية «لو فيجارو» الفرنسية - امس ان الهدف الأول للثورة كان السماح ببناء نظام سياسي جديد يقوم على التداول السلمي للسلطة بين ممثلي الشعب المنتخبين ديموقراطيا، في شفافية كاملة ووفقا للمعايير الدولية.. مشيرا إلى أنه وفقا لخارطة الطريق التي وضعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة (الذي يدير شؤون البلاد منذ سقوط نظام الرئيس السابق حسني مبارك) فإنه ينبغي ان يتم ذلك في نهاية الشهر الجاري.

وتابع الرجل الثاني في جماعة الإخوان المسلمين «الآن وقد شهدنا لتو حل مجلس الشعب دون أي أساس قانوني.. ونشر الإعلان الدستوري (المكمل).. فإن سيادة الشعب بالتالي تتعرض لانتكاسة كبرى». وحول النتائج المتوقعة للانتخابات والتي تشير إلى فوز مرشح الإخوان المسلمين وحرز الحرية والعدالة، قال المهندس الشاطر إنه «استنادا إلى النتائج التي وردت لنا من ممثلينا في مراكز الاقتراع، والقضاة الذين راقبوا الانتخابات.. فإن مرشحنا متقدم بنحو مليون صوت.. لكن رأينا أمس في قطاع غزة» من الشائعات والأخبار الكاذبة تهدف إلى غرس الشك في نفوس المواطنين.. وأنا لا استبعد ان هذا الأمر يهدم الطريق لتزوير النتائج لصالح المرشح أحمد شفيق». على حد قوله.

ورفض الكتاتني المقارنة التي عقدها بعض المحللين بين الوضع الحالي في مصر والصراع الذي اندلع في الجزائر قبل 20 عاما حين منعت الحكومة المدعومة من الجيش جماعة إسلامية أخرى من الوصول للسلطة عبر صناديق الاقتراع، قائلا ان ما حدث في الجزائر لا يمكن ان يتكرر في مصر، مضيفا: «الشعب المصري مختلف وغير مسلح».

وقال الشاطر - في حديث صحفية «لو فيجارو» الفرنسية - امس ان الهدف الأول للثورة كان السماح ببناء نظام سياسي جديد يقوم على التداول السلمي للسلطة بين ممثلي الشعب المنتخبين ديموقراطيا، في شفافية كاملة ووفقا للمعايير الدولية.. مشيرا إلى أنه وفقا لخارطة الطريق التي وضعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة (الذي يدير شؤون البلاد منذ سقوط نظام الرئيس السابق حسني مبارك) فإنه ينبغي ان يتم ذلك في نهاية الشهر الجاري.

وتابع الرجل الثاني في جماعة الإخوان المسلمين «الآن وقد شهدنا لتو حل مجلس الشعب دون أي أساس قانوني.. ونشر الإعلان الدستوري (المكمل).. فإن سيادة الشعب بالتالي تتعرض لانتكاسة كبرى». وحول النتائج المتوقعة للانتخابات والتي تشير إلى فوز مرشح الإخوان المسلمين وحرز الحرية والعدالة، قال المهندس الشاطر إنه «استنادا إلى النتائج التي وردت لنا من ممثلينا في مراكز الاقتراع، والقضاة الذين راقبوا الانتخابات.. فإن مرشحنا متقدم بنحو مليون صوت.. لكن رأينا أمس في قطاع غزة» من الشائعات والأخبار الكاذبة تهدف إلى غرس الشك في نفوس المواطنين.. وأنا لا استبعد ان هذا الأمر يهدم الطريق لتزوير النتائج لصالح المرشح أحمد شفيق». على حد قوله.

وقال إن المجلس العسكري لم يكن له الحق في أن يحل مجلس الشعب بالطريقة التي انتهجها على الرغم من قوله إن جماعة الإخوان تحترم حكم المحكمة الدستورية العليا التي قالت إن قانون انتخاب مجلس الشعب غير دستوري وإن انتخاب المجلس باطل بالتالي، مضيفا أن السرعة التي حل بها المجلس العسكري لمجلس الشعب المحت إلى دوافعه السياسية.

وقال إن المجلس العسكري أخطأ في أنه لم يحدد موعدا لانتخاب مجلس الشعب القادم، الأمر الذي يجعل البلاد تبقى بغير برلمان ويفتح الباب لبقاء مصر طويلا على هذا النحو وعلى الرغم من ذلك فإنه متفائل بالمستقبل.

وأضاف: «لا نريد هم أن يتحملوا سوق طاقتهم وأن يتحملوا مسؤولية السلطة التنفيذية والتشريعية، لقد لعبوا دورا كبيرا جدا في حماية الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية»، وتطلب منهم أن يعودوا إلى ثكناتهم.. إلى مهمتهم الرئيسية وإن هناك مؤسسات منتخبة لتدير الدولة.

كما أكد الكتاتني أن معارضي الحكم العسكري في مصر لا يملكون أسلحة ولا يوجد في جعبتهم إلا الوسائل «القانونية والشرعية».

النشاطر: استقرار مصر «على المحك».. والوضع «متوتر»

فسر الكتاتني قرارات المجلس العسكري الأخيرة بالرغبة في البقاء في السلطة لحين كتابة الدستور الجديد لضمان أن يحمي مصالح الجيش الذي ظل في قلب السلطة منذ ثار ضباط الجيش على النظام الملكي عام 1952. وقدم الكتاتني تفسيراً تصالحياً لإجراءات العسكريين قائلا أنهم قلقون إزاء إمكانية التغيير ويريدون التأكيد من أن المؤسسة العسكرية لن تتعرض لضرر كبير في دولة يحكمها المدنيون.

وقال إن المجلس العسكري لم يكن له الحق في أن يحل مجلس الشعب بالطريقة التي انتهجها على الرغم من قوله إن جماعة الإخوان تحترم حكم المحكمة الدستورية العليا التي قالت إن قانون انتخاب مجلس الشعب غير دستوري وإن انتخاب المجلس باطل بالتالي، مضيفا أن السرعة التي حل بها المجلس العسكري لمجلس الشعب المحت إلى دوافعه السياسية.

وقال إن المجلس العسكري أخطأ في أنه لم يحدد موعدا لانتخاب مجلس الشعب القادم، الأمر الذي يجعل البلاد تبقى بغير برلمان ويفتح الباب لبقاء مصر طويلا على هذا النحو وعلى الرغم من ذلك فإنه متفائل بالمستقبل.

وأضاف: «لا نريد هم أن يتحملوا سوق طاقتهم وأن يتحملوا مسؤولية السلطة التنفيذية والتشريعية، لقد لعبوا دورا كبيرا جدا في حماية الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية»، وتطلب منهم أن يعودوا إلى ثكناتهم.. إلى مهمتهم الرئيسية وإن هناك مؤسسات منتخبة لتدير الدولة.

كما أكد الكتاتني أن معارضي الحكم العسكري في مصر لا يملكون أسلحة ولا يوجد في جعبتهم إلا الوسائل «القانونية والشرعية».

فودة: أوقفت برنامجي لأنني أحترمكم

سوى عملي». يذكر أنه ترددت انباء خلال اليومين الماضيين عن وجود أزمة بين فودة والمسؤولين بالقيادة بسبب رفضهم استضافته للناخب البرلماني عصام سلطان في حلقة الثلاثاء، بينما نفى البرت شفيق مدير القناة وجود أي خلاف.

رفض الاعلامي يسري فودة اعلان اسباب إيقاف برنامجيه «آخر كلام» على قناة «اون.تي.في» حيث صرح امس على حسابه الشخصي عبر موقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي قائلا: «أوقفت برنامجي لأنني أحترمكم، التفاصيل تمنيني وحدي ولا يهم المشاهد

البرادعي يطالب بلجنة وساطة للخروج من الأزمة ويحذر: مصر على وشك الانفجار

البلاد. وقال البرادعي على «تويتر» ان «مصر على وشك الانفجار»، مطالبا بـ«إعلاء مصلحة الوطن فوق المصالح الضيقة» على حد قوله.

طالب محمد البرادعي مؤسس حزب الدستور والحائز جائزة نوبل بتشكيل لجنة وساطة لإيجاد مخرج سياسي وقانوني من الأزمات التي تمر بها

البرنس: «شفيق» يعلم جيدا أنه خاسر ولدينا معلومات بتجهيزه للسفر

بميدان التحرير مساء أمس الأول-ان محاضر الفرز الختومة من القضاة في اللجان الفرعية والمؤتمر الصحفي للقضاة الذين راقبوا الانتخابات تحدث أن مرسي فائز والمستندات الرسمية تؤكد صدق الإخوان ولن يجرؤ أحد على التزوير لأنه سيكون واضحا والراي العام معنا ويعلم الحقيقة خاصة بعد نشر مستندات الفرز الرسمية.

أكد د.حسن البرنس - القيادي بحزب الحرية والعدالة - ان شفيق يعلم جيدا أنه خاسر، وأنه يملك معلومات أن شفيق يتجهز للسفر لينجو من المحاكمة على ما سرقة من أموال الوطن وعلى تورطه في موقعة الجمل، وأن طيارة خاصة تابعة لأحد رجال الأعمال جاهزة لنقله إلى جهة غير معلومة. وأضاف البرنس - خلال مشاركته بالاحتجاجات

نقل السلطة بالكامل لحكومة مدنية منتخبة مثلما وعد من قبل. وقالت صحيفة ديبوعت احرونوت الاسرائيلية «في المجلد فإن اللعبة التي جربها المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضد مرسي ليست سيئة بالنسبة لنا». لكن تحليلا في نفس الصحيفة حذر من أيام صعبة قائمة وكتب الصحافي الكبير الكس فيشمان يقول «لم تعد مصر كما كانت. ليست نفس الحدود واتفاقات السلام على فراش الموت والأفضل لنا أن نغير أسلوب تعاملنا».

شبه الجزيرة اكبر من المسموح به بموجب اتفاق السلام الموقع عام 1979. في الوقت نفسه تسرع اسرائيل من وتيرة بناء حاجز ارتفاعه خمسة أمتار في معظم المسافة البالغ طولها 266 كيلومترا من ايلات على خليج العقبة بالبحر الأحمر وحتى قطاع غزة على البحر المتوسط. وقال تال حرموني قائد اللواء الجنوبي في قطاع غزة بعد هجوم الاثنين الذي قتل فيه عامل اسرائيلي كما قتل الجيش الاسرائيلي بالرصاص اثنين من النشطاء على الأقل قبل عودتهما إلى مصر «نسابق الزمن لإغلاق الحدود». ولكن كما اكتشف الإسرائيليون في غزة فإن السياج لا يمنع الصواريخ. لهذا فإن على اسرائيل أن تعتمد على تدخل مصر الا اذا اختارت التدخل المباشر. والحكومة الاسرائيلية على اتصال وثيق بجهاز الأمن المصري منذ سقوط مبارك ويقول مسؤولون في أحاديث خاصة ان العلاقات مع المجلس العسكري الذي يدير شؤون مصر لاتزال جيدة. ومن المؤكد ان اسرائيل لم تنزع حين أعلن الجيش المصري انه سيقلص من سلطات الرئيس الجديد والذي سيكون على الأرجح مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي. وعلى النقيض تقول واشنطن إنه «يساورها قلق عميق» بسبب هذا وطلبت من الجيش

الإسلامي، وأصدر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أوامر لوزرائه بعدم الادلاء بتصريحات عن الوضع في مصر خشية تفاقم التوترات. لكن هناك مؤشرات على تزايد الغضب الشعبي في اسرائيل. في اغسطس الماضي قتل ثمانية إسرائيليون في هجوم عبر الحدود القي باللائمة فيه على نشطاء فلسطينيين من قطاع غزة. وفي وقت سابق من الاسبوع الجاري قالت اسرائيل إن صاروخين من طراز جراد اطلقا عليها من سيناء وهو اتهم نفته مصر.

وجاء تدهور الوضع الأمني في جنوب اسرائيل في وقت يشهد توترا متزايدا في الشمال مرتبطا بالأزمة السورية التي بدأت منذ 15 شهرا مع استمرار الاشتباكات المحدودة التي تتفجر من حين لآخر مع غزة. وصور رسم كاريكاتيري في صحيفة هآرتس الاسرائيلية التي تميل للييسار يوم الثلاثاء نتنياهو وهو يخطب في خندق معه وزير الدفاع إيهود باراك فيما تتطاير فوقهما الصواريخ القادمة من مصر ويقول رئيس الوزراء لوزير دفاعه «أحرص على الا تضايق المصريين».

ويستبعد مسؤولون اسرائيليون حتى الآن التدخل المباشر في سيناء وحتوا مصر على ان تحل المشكلة بنفسها فسمحوا لجيشها بنشر عدد من القوات في

إسرائيل لا ترى ضوءاً في نهاية النفق في علاقتها مع مصر

القدس - رويترز: من المؤكد أن حالة الاضطراب السياسي التي تعيشها مصر لم تنته بعد لكن جارتها اسرائيل التي تشعر بالقلق لم تنتظر النتيجة وبدأت في تعزيز دفاعاتها في الصحراء ومراجعة استراتيجيتها.

وبعد وقت قصير من اعلان جماعة الاخوان المسلمين فوز مرشحها بانتخابات الرئاسة المصرية يوم الاثنين عبر مسلحون مجهولون حدود اسرائيل من سيناء المصرية وقتلوا عملا إسرائيليا.

وليس هناك ما يشير إلى أن الحديث مرتبطان لكن أعمال العنف تبرز مدى تدهور الوضع الأمني في سيناء بعد سقوط الرئيس السابق حسني مبارك عام 2011 في غياب أي أمل في حل سريع مع استمرار حالة الارتباك السياسي التي تعيشها القاهرة.

وقال إيلان مزرachi مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق والنايب السابق لرئيس المخابرات الاسرائيلية (الموساد) «ما يحدث على الحدود يقلقني وايدولوجية الاسلام السياسي في مصر تقلقني لهذا نحتاج إلى أن ننام وحدى عينينا مفتوحة».

وتواجه اسرائيل مازقا له عواقب استراتيجية كبيرة. يمثل اتفاق السلام الذي وقته مع مصر منذ 33 عاما حجر الزاوية للاستقرار الإقليمي كما أنه مورد اقتصادي لكلا الدولتين ويرجع جزء من الفضل في

تحليل إخباري